



الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في النرويج

ومدى استفادة البلدان العربية النفطية منه

Monetary reform and exchange rate change in Norway And the extent to which Arab oil countries benefit from it

أ.د. سناء عبد القادر مصطفى

الأكاديمية العربية في الدنمارك

البريد الإلكتروني: oriemus@online.no

تاريخ تقديم للنشر: ٢٠٢٢/٣/١٧ الموافقة على النشر: ٢٠٢٢/٦/٢٥

الخلاصة:

أن مملكة النرويج هي دولة الرفاه التي تقوم على مبادئ مثل المساواة والأمن للجميع وأن تتحمل مسؤولية رفع المستوى المعاشي والصحي والاقتصادي للشعب بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والانتماء الطبقي للناس وذلك من خلال وجود مؤسسات اقتصادية ومالية مثل ٦ القضائي والمالي^١. يشكل الإصلاح النقدي ركناً أساسياً في برنامج الإصلاح الاقتصادي في أية دولة في العالم، وفي الهيئات الاقتصادية الدولية كذلك، لأن سعر صرف عملة دولة ما قياساً بالعملة الدولية الأخرى خير دليل على مدى قوة الاقتصاد الوطني لتلك الدولة وهو مهم في منظومة الأسعار وعتلة تؤثر على مستوى الأسعار العام وعلى ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات. كما أنه يؤثر على مجمل عبء المديونية الخارجية لتلك الدولة وعلى الموازنه العامة لها وعلى التحويلات الخارجية ومن ثم على قدرة الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي ودرجة الثقة في العملة الوطنية وعلى الادخار والاستثمار وعلى حالة توزيع الدخل الوطني بين طبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

Abstract:

The Kingdom of Norway is a welfare state based on principles such as equality and security for all and has a responsibility to raise the living, health and economic level of the people regardless of the social status and class affiliation of the people through the existence of economic and financial institutions such as the Central Bank, which monitors the process of monetary reform and exchange rate change in terms of its legality based on the country's constitution,

^١ تم اعتماد دستور للنرويج في ١٧ مايس ١٨١٤ بعد استقلالها عن السويد في نفس اليوم. ويعتبر هذا اليوم عيداً وطنياً كبيراً في البلد.



judiciary and finance. Monetary reform is a key pillar of the economic reform program in any country in the world, as well as in international economic bodies, because the exchange rate of a country's currency compared to other international currencies is the best proof of the strength of that country's national economy, which is important in the price system and a lever that affects the general price level and the balance of payments through its impact on exports and imports. It also affects the overall burden of the foreign indebtedness of that country, its general balance, external transfers, the state's ability to attract foreign investment, the degree of confidence in the national currency, savings and investment, and the state of the distribution of national income between different social strata and segments.

المقدمة.

يشكل الإصلاح النقدي ركناً أساسياً في برنامج الإصلاح الاقتصادي في أية دولة من دول العالم، لأن سعر صرف أية عملة لدولة ما قياساً بالعملة الدولية الأخرى خير دليل على مدى قوة الاقتصاد الوطني لتلك الدولة وهو مؤشر مهم في منظومة الأسعار وعلى ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات. كما أنه يؤثر على مجمل عبء المديونية الخارجية لتلك الدولة وعلى موازنه العامة لها وعلى التحويلات الخارجية ومن ثم على قدرة الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي ودرجة الثقة في العملة الوطنية وعلى الادخار والاستثمار وعلى حالة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة. ولهذا فإن طرح تجربة النرويج في هذا المجال مسألة مهمة في مجال استفادة البلدان العربية النفطية من هذه التجربة الفريدة من نوعها والتي تمتد لسنوات طويلة منذ تأسيس البنك المركزي النرويجي في العام ١٨١٦.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان قدرة مملكة النرويج على الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف على عملتها الوطنية التي هي الكرونة النرويجية (Nok)^١، وإمكانية استفادة العراق من هذه التجربة.

^١ ١ دولار أمريكي يساوي ٨,٧ كرونة نرويجية

أهداف البحث:

ويهدف البحث الى القاء الضوء على أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الحكومة النرويجية في الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف من حيث:

١. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجرة عثرة أمام الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف وتطور دولة الرفاه في النرويج، اعتماداً على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.
٢. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة حسب التصورات المرسومة لها وتطوير الاستثمار في صندوق السيادة النرويجي.

٣. كيف يمكن للبلدان العربية النفطية الاستفادة من تجربة الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في مملكة النرويج؟

وتهدف هذه الدراسة أيضاً الى:

١. بيان وتحليل نتائج الإصلاح النقدي في برنامج الإصلاح الاقتصادي وتأثيره على سعر الصرف واطهار مدى استقرار السياسة النقدية وتأثيرها على سعر الصرف.
٢. دراسة وتحليل الازمات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني النرويجي مع وضع خطوات لعدم تكرارها
٣. دراسة تأثير اتباع سياسة نقدية لتثبيت التضخم عند مستوى معين على سعر الصرف.
٤. تقييم سياسات سعر الصرف التي اتبعتها الدولة ومدى فاعليتها في الاقتصاد الوطني من حيث تحقيق اهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي ودعم سعر الكرونة النرويجية
٥. دراسة تأثير السياسة النقدية على خطة التنمية طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يحافظ على الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث:

ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في دولة الرفاه بالنرويج في المستقبل؟

في هذا البحث سوف أشرح مفاهيم معينة للإجابة على الأسئلة أعلاه ومن ثم الإجابة كيف يمكن للمرء أن يحل المشاكل التي ستواجهها دولة الرفاه في المستقبل في الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف.
فرضيات البحث.

والفرضية الأساسية للبحث هي وجود مؤسسات اقتصادية ومالية في مملكة النرويج هدفها عند الضرورة الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف حتى تتحقق رفاهية المواطن النرويجي.

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة النرويج وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية- الاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالإقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الإقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة حتى يتم الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف.

منهج البحث:

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول الى اثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي الذي يستند على أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض. وحتى يساعد الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، فإنها تحتاج إلى مؤسسات مالية ودستورية توفر لها كل مقومات النجاح بدءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر إحدى أولوياتها، وتبني السياسات المالية والتمويلية اللازمة لتنفيذها، وانتهاءً بالتسويق الداخلي والخارجي (الصادرات) لمنتجات هذه المشاريع.

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، الأول، السياسة النقدية للنرويج، ويتضمن ثلاث محاور، الاول، تطور نظم السياسة النقدية في النرويج بعد العام ١٨١٦، المحور الثاني، السياسة المالية، المحور الثالث، صندوق النفط، المبحث الثاني، الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، ويتضمن ثلاث محاور، الاول، التضخم المنخفض والمستقر، المحور الثاني، توسيع سوق العمل، المحور الثالث، استقرار قيمة صندوق المعاشات

الكلمات المفتاحية: اصلاح نقدي، سعر الصرف وسعر الفائدة، صندوق النفط، المعاشات التقاعدية،

جائحة كورونا، معاهدة الثعبان، التضخم.

المبحث الأول، السياسة النقدية للنرويج

سيتم في هذا المبحث تناول السياسة النقدية في مملكة النرويج في ثلاث محاور، الاول تطور نظم السياسة النقدية في النرويج، المحور الثاني، السياسة المالية، المحور الثالث، صندوق النفط

المحور الأول، تطور نظم السياسة النقدية في النرويج بعد العام ١٨١٦

كانت السياسة الرامية إلى استقرار أسعار الصرف لفترة طويلة تقليدا في النرويج. ومن الناحية العملية، تم ذلك فيما يتعلق بالعملات الفضية أو الذهبية أو الفردية أو فيما يتعلق بمتوسط سعر صرف لعدة عملات. وقد جرت العادة على أن تأتي فترات تعويم سعر الصرف في النرويج بعد انهيار نظم مختلفة لأسعار صرف ثابتة.

مرت النرويج بفترة طويلة من التضخم المرتفع خلال فترة الاتحاد مع الدنمارك. وفي العام ١٨١٦، تم تأسيس البنك المركزي النرويجي (نورجيس بنك - Norges Bank) وتم طرح speciedaler كوحدة نقدية نرويجية جديدة في التداول. وكان من المفترض أن يكون ل speciedaler قيمة فضية ثابتة، إذ تم تأسيس صندوق (Silver Fond) فصي ليكون بمثابة ضمان للأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي النرويجي. وكان الناس منذ البداية يتداولون speciedaler بحرية^١.

وابتداءً من العام ١٨٢٣ وضع تكافؤ (قيمة اسمية) لهذه العملة كحق تفتدى به أو تبادل مقابل مقدار معين من الفضة، وقد اقترب معدل الاسترداد تدريجيا من قيمة التكافؤ المعتمدة. في العام ١٨٤٢، تم تأسيس معيار الفضة. ولم يكن معيار الفضة نظاما دوليا متفقا عليه على نطاق واسع لسعر الصرف الثابت. وقد أنشئ هذا النظام لأول مرة في سبعينيات القرن التاسع عشر^٢.

تحولت النرويج من معيار الفضة إلى معيار الذهب في العام ١٨٧٤. وفي العام التالي، انضمت النرويج إلى اتحاد العملات الاسكندنافية، الذي يعتبر الكرونات كوحدة نقدية والتي هي الكرونة النرويجية والكرونة السويدية والكرونة الدنماركية. وبمساعدة معيار الذهب، تم ربط الكرونة بعملات أخرى من خلال التزام البنك المركزي النرويجي باستبدال الذهب بسعر صرف ثابت. وكان لدى البنك المركزي مخزون من الذهب يستخدم لتثبيت سعر الذهب في الكرونات في عمليات بيع وشراء الذهب في السوق بفاعلية كبيرة. وكانت بلدان أخرى قد حصلت بالفعل، أو حصلت في نهاية المطاف، على نفس الترتيب. وعندما حدث الكساد الكبير في العام ١٩٣١، علق معظم البلدان حقها في استبدال الذهب بسعر الصرف الثابت. ثم تم استبدال معيار الذهب بفترة عامين من التبادل العائم الى العام ١٩٣٩ وقبل ربط الكرونة

^١. Norges Banks skriftserie nr. 34, Kap. 7. Prisstabilitet. Tekstboks 7.3: Pengepolitiske regimer i Norge etter 1816. Norske finansmarkeder – pengepolitikk og finansiell stabilitet, Oslo 2004.

^٢. كان يوجد لدى البلدان الاسكندنافية وألمانيا وفرنسا معايير الفضة. في حين كان يوجد لدى عدد من البلدان، بما في ذلك المملكة المتحدة، معايير ذهبية. ولدى بعض آخر من البلدان مزيج من معايير الذهب والفضة.



النرويجية بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي الى بداية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤١. وقد طبقت شروط خاصة بالتبادل خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤١-١٩٤٥.

وبعد ذلك، حدد سعر الصرف أساسا من خلال اتفاقات دولية مختلفة لفترة طويلة. وشملت هذه الاتفاقيات: اتفاقية بريتون وودز - Bretton Woods Agreement (١٩٤٦-١٩٧١)، ومعاهدة سميثسونيان - Smithsonian Agreement (١٩٧١-١٩٧٣)، ومعاهدة الشعبان للتعاون الأوروبي - European Snake Agreement - Europeiske Slangesamarbeidet (١٩٧٢-١٩٧٨). ويعني نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية أن عددا من عملات البلدان مرتبطة بالدولار الأمريكي، الذي كان بدوره مرتبطا بالذهب. وهذا يعني أن السياسة النقدية في الولايات المتحدة كانت بمثابة نقطة ارتكاز اسمية وتحكمت إلى حد كبير بتطورات أسعار الفائدة والتضخم في العالم. أصبح من الصعب تدريجيا على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقيمة الدولار ثابتة بالنسبة للذهب، ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع التضخم والعجز الكبير في الحساب الجاري فيما يتعلق بالحرب الفيتنامية^١.

وبعد انهيار اتفاق بريتون وودز في العام ١٩٧١، طرحت الكرونة لبضعة أشهر، ثم أصبحت مرتبطة مرة أخرى باتفاقيات أسعار الصرف الثابتة: ومنذ العام نفسه، انضمت النرويج إلى اتفاق سميثسونيان الذي كان خليفة اتفاق بريتون وودز. وينطوي الاتفاق على المساواة الجديدة بين عملات المشاركين وهوامش التقلبات الجديد وتمت إزالة دور الذهب كنقطة ارتساع (ارتكاز). غير أن التطورات الاقتصادية الأساسية المختلفة في البلدان المشاركة جعلت من الصعب الحفاظ على التكافؤ.

وقد اقامت دول المفوضية الأوروبية تعاونها الخاص في العملة في العام ١٩٧٢ وهو ما سمي بالتعاون الأوروبي في مجال الشعبان والذي انضمت النرويج اليه ايضا. في السنة الأولى، تم الجمع بين الشعبان واتفاق سميثسونيان. وكان يطلق على هذا المزيج اسم "الأفعى في النفق"، لأن هوامش التذبذب بين عملات دول الجماعة الأوروبية كانت أضيق من هامش التذبذب مقابل الدولار. انهار نظام سميثسونيان "السعر الثابت" في العام التالي. وبعد ذلك، أصبحت العملات الرئيسية الثلاث الدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني عائمة. واصلت الدول الأوروبية تعاونها مع الشعبان، ولكن دون الإشارة إلى الدولار. وخفضت قيمة الكرونة عدة مرات داخل "الشعبان"، وفي العام ١٩٧٨ تركت النرويج هذا النظام.

^١ تم الانتهاء من اتفاق مدينة بريتون وودز الأمريكية في العام ١٩٤٤. وكانت القيمة المركزية الأولية تعني سعر صرف دولار واحد بمقدار ٤,٠٣ كرونة نرويجية. في حين كان الحد الأقصى للانحراف بين أسعار الصرف ١ في المائة. وتم تعديل القيمة المركزية للكرونة مقابل الدولار إلى ٧,١٤ كرونة في العام ١٩٤٩.

وبعد ذلك، تم تحديد سعر صرف الكرونة من خلال مختلف أشكال سعر الصرف الثابت المعلن من جانب واحد. وفي العام ١٩٧٨، أنشئت سلة عملات مرجحة تجارياً من جانب واحد، وارتبطت الكرونة بها. وكان الغرض من ذلك هو الحد من التعرض لخفض قيمة العملة في بلدان أخرى. وفي وقت لاحق، خفضت قيمة الكرونة عدة مرات، وذلك جزئياً عن طريق تعديل الأوزان في مؤشر سعر الصرف. وفي العام ١٩٩٠، ربطت الكرونة بالوحدة النقدية الأوروبية. ورغبت الحكومة النرويجية في ربط الكرونة بشكل أوثق بالتعاون في مجال العملات الأوروبية.

ولكن في خريف العام ١٩٩٢، أصبح الضغط على الكرونة والعملات الأوروبية الأخرى قويا لدرجة أنه أصبح من الصعب الحفاظ على أسعار صرف ثابتة. انهار التعاون السريع في أسعار الصرف، وبنفس المستوى انهارت أسعار الصرف في العديد من البلدان المجاورة للنرويج، إذ انخفض سعر صرف الكرونة انخفاضاً حاداً. بعد ذلك تغيرت الكرونة حتى العام ١٩٩٤. وفي الفترة من العام ١٩٩٤ إلى العام ٢٠٠١، كان الهدف هو الاستقرار في قيمة الكرونة قياساً إلى العملات الأوروبية، ومن الناحية العملية قياساً ومقارنة بالوحدة النقدية الأوروبية ومن ثم باليورو، ولكن دون وضع حدود للتقلبات الثابتة. وقد وضعت السياسة النقدية النرويجية انطلاقة من هذا الهدف.

ومنذ بداية التسعينات، بدأ عدد من البلدان في تطبيق ما يسمى بهدف التضخم للسياسة النقدية. وفي النرويج، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية جديدة للسياسة النقدية في آذار/مارس ٢٠٠١. ويتمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية في التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك بما يقرب من ٢,٥ في المائة بحيث لا يتغير بمرور الوقت. وفي الوقت نفسه، تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في تطورات الناتج والعملية.

المحور الثاني، السياسة المالية في النرويج.

يمكن تعريف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد مختلط وهو مزيج من اقتصاد السوق واقتصاد مخطط جزئياً ويمكن تسميته برأسمالية الدولة لأن الأخيرة تملك بما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم أهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني النرويجي. وتقوم الدولة بتوزيع المنافع والأعباء في المجتمع من خلال التشريعات الاقتصادية والسياسة الضريبية.

وتتفاوض عدة منظمات مهنية ونقابية مع الحكومة حول توزيع السلع والأعباء وبالأخص منظمات المزارعين حول دعم الدولة لهم لجعل تكاليف انتاج المنتجات الزراعية أقل عبئاً عليهم.

وتراقب الدولة كل شيء في المجتمع النرويجي وتلتزم جميع الوزارات والمشاريع الاقتصادية والمؤسسات المالية العامة والخاصة بإيصال المعلومات الى الجهاز المركزي للإحصاء.

يمتلك القطاع الخاص أجزاء كبيرة من وسائل الإنتاج وتمتلك الدولة والمقاطعات والبلديات شركات الى جانب الدولة في النرويج. ويصبح من الشائع أن تحول الدولة شركاتها إلى شركات ذات مسؤولية محدودة، لكنها تحتفظ بأكثرية الأسهم (أكثر من ٥٠٪ من الأسهم). ولذلك يتسائل البعض حول من يملك البنوك وشركات التأمين والمصانع والمحلات التجارية والأراضي والغابات والمستشفيات والمدارس والاتصالات في النرويج؟

تقوم الحكومة النرويجية برسم السياسة الاقتصادية للبلد، ولكن يجب أن تأخذ موافقة البرلمان عليها حتى تدخل حيز التنفيذ. وتقدم الميزانية إلى البرلمان في أوائل شهر تشرين الأول ويتم التعامل معها في اللجان المختلفة وتستكمل إجراء التغييرات عليها ومن ثم يتم تمريرها من قبل البرلمان قبل عطلة عيد الميلاد وتلتزم الحكومة بتنفيذها على صعيد الواقع العملي.

من أجل الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية، فإن الحكومة النرويجية لديها العديد من الأدوات الاقتصادية ولكننا سوف نركز على الأدوات التالية:

١. السياسة المالية.

السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية التي تعمل بها الحكومة في المقام الأول من خلال ميزانية الدولة، والموازنة العامة للدولة هي خطة أو توقعات بالإيرادات والنفقات الحكومة للسنة المالية المستقبلية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في النرويج حوالي ٦٢٠ ٢ مليار كرونة في العام ٢٠١٥. كانت نسبة الزيادة في الأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧ والمتوقع في ٢٠١٨ هي ١,٠ و ١,٧ و ٢,٤ بالأسعار الجارية على التوالي. أن حصة الفرد الواحد في النرويج من الناتج المحلي الإجمالي هي أكثر بنسبة ٤٨٪ من حصة الفرد الواحد في دول الإتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٦.

وتؤدي عادة الضريبة العامة والإعفاءات الضريبية إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، في حين أن الحد منها سيكون له تأثير عكسي. كما يمكن للدولة في أوقات النشاط الكبير زيادة مستوى الضرائب الإعتيادية والضرائب على إعادة استثمار الأرباح من أجل حل المهام المشتركة العاجلة، لكن الدولة يجب أن تكون حذرة عندما تريد كبح جماح الاقتصاد الوطني.

وإذا كانت السلطات السياسية غير راضية عن توزيع الفوائد والأعباء في المجتمع، فيمكن استخدام ميزانية الدولة. عادة ما تسمى

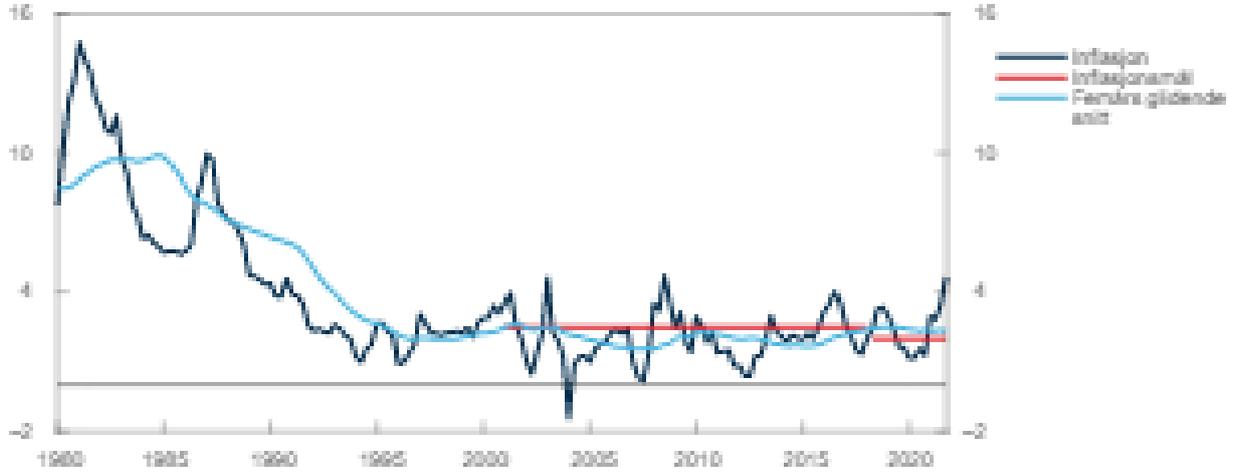
هذه السياسة بالتوزيع. يمكن للدولة استخدام الميزانية لتغيير التوزيع في المجتمع. من خلال دفع معونات إلى الأسر الأكثر فقرا وفي الوقت نفسه رفع الضرائب على الأغنياء، وبالنتيجة سيحصل الفقراء على فوائد أكبر في حين يتحمل الأغنياء أعباء أكثر (مبدأ الضرائب التصاعدية). في ميزانية الدولة، تمنح الدولة المال للبلديات والمقاطعات. وبهذه الطريقة، تكون ميزانية الدولة مهمة للرعاية والخدمات الإجتماعية والصحية على المستوى المحلي.

إن سياسات المال والائتمان هي تدابير عامة (حكومية) تهدف إلى التأثير على الشروط والظروف النقدية والائتمانية في البلاد. هذا موضوع واسع النطاق، لكننا سنركز فقط على السياسة السعرية في البلد وتأثيرها على سعر صرف الكرونة النرويجية.

وتخول مسؤولية إجراء السياسة النقدية في المملكة الى البنك المركزي النرويجي Norges Bank وفي هذا البنك يمكن للبنوك على مختلف أنواعها أن تودع رؤوس أموالها. يسمى سعر الفائدة الذي تتلقاه البنوك على الودائع في البنك المركزي بمعدل الإدارة. وعادة ما يكون المعدل الأساسي هذا هو العامل الأهم لسعر الفائدة على الودائع والإقراض في البنوك الخاصة.

يحدد البنك المركزي النرويجي المعدل الأساسي من بين أشياء أخرى تحدد من تأثير التضخم الذي يعني الإنخفاض في القيمة النقدية، أي كمية أقل من السلع والخدمات مقابل مبلغ معين من المال. أن ارتفاع التضخم يؤدي بالحكومة الى إنفاق الأموال طالما يفقد رأس المال قيمته الحقيقية كما يبينه الرسم البياني رقم ١.

رسم بياني رقم ١



قياس التضخم في النرويج

للفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٢٠

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي النرويجي والبنك المركزي النرويجي.

الأزرق - التضخم

الأحمر - قياس التضخم

السموي - معدل التضخم

ان التضخم المنخفض والمستقر في النرويج هو الهدف الأساس لمعدل الاستهلاك القياسي خلال سنة تقويمية والذي يقاس بنسبة معينة.

كلف السياسيون النرويجيون البنك المركزي بإدارة سعر الفائدة النقدي بحيث يبلغ معدل التضخم السنوي حوالي ٢,٥ في المائة. وسوف يرتفع سعر الفائدة إذا اعتقد البنك المركزي أن التضخم سيبدو أكثر من ٢,٥٪ سنوياً، وينخفض إذا كان تضخم الأسعار يبدو أقل بكثير. ويمكن تعزيز تأثير تغيرات أسعار الفائدة لأن أسعار الفائدة تؤثر أيضاً على سعر صرف الكرونة. نطرح هنا مثال بسيط لفهم لهذا السياق:

أ- مع انخفاض أسعار الفائدة، سيوفر المزيد من الطلب على القروض وانخفاض في عرض رأس المال متاح بالكرونة النرويجية. وبالتالي، عادة ما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النرويجية وبالتالي ضعف الكرونة. وبهذا أصبحت السلع المستوردة أكثر تكلفة ويتبع

ذلك زيادة التضخم المحلي. من ناحية أخرى، يؤدي ضعف الكرونة إلى زيادة أحجام الصادرات لأن السلع النرويجية أرخص في الخارج.

ب- وبأسعار فائدة أعلى، سيكون التأثير هو عكس ذلك، إذ أن ارتفاع سعر صرف الكرونة سيخلق مشكلة تصدير منتجات الصناعات النرويجية. وسوف يؤدي هذا إلى افلاس الشركات المنتجة والمصدرة وتسريح الكثير من الأيدي العاملة^١.

٢. المدخرات العامة

يشكل النفط والغاز جزءاً مهماً من ثروة النرويج الوطنية. وقد أعطى ذلك عائدات مغرية للنرويج وفرصة فريدة لزيادة رأس المال للأجيال القادمة. ولذلك استثمرت النرويج بكثافة في صندوق نفطي بلغ رأسماله حتى حزيران العام ٢٠١٩ أكثر من ١١٠٠٠ مليار دولار^٢. وبسبب التقلبات الدورية لسعر بيع البرميل الواحد من نفط الشمال يمكن تخفيض قيمة الصندوق أو زيادته بمئات مليارات الدولارات في فترة زمنية قصيرة.

المحور الثالث، صندوق النفط.

تأسس صندوق النفط الحكومي في العام ١٩٩٠ ولكن أعيدت تسميته في العام ٢٠٠٥ إلى صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي-العالمي والذي يدار من قبل البنك المركزي النرويجي ويستثمر رأسماله في الأسهم والأوراق المالية في جميع أنحاء العالم لتحقيق هدفين:

١- مبدأ التنمية المستدامة

٢- سياسة المال والائتمان

١. مبدأ التنمية المستدامة

أن الغرض من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي هو تمويل نفقات التقاعد المستقبلية للتأمين الوطني وذلك لأن مصروفات التقاعد في خطة التأمين الوطنية سوف تزداد بشكل كبير. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نضمن للمستقبل أولئك الذين يأتون بعدنا ويتجنبون دفع أعباء كبيرة على الأجيال القادمة كما يقول النرويجيون.

وتأثر توجه السياسة النقدية بموعد وطبيعة تطبيق السياسة المالية اثناء فترة جائحة كوفيد-١٩ في العام ٢٠٢١، إذ واجهت السلطات المالية النرويجية عملية موازنة صعبة. فمن ناحية، لم تنته الأزمة بعد، وهناك عدم يقين يتعلق بحالة العدوى والتقدم المحرز في التطعيم. وهذا هو السبب في

^١. Næringslivet i Norge. No.wikipedia, 10. okt. 2015.

^٢. www. Norges Bank, Investment Managemet.no. Oslo, Norge.

أن البرلمان قرر تمديد التدابير الخاصة التي تستهدف الأشخاص والشركات على حد سواء حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه، من المهم تقليص خطط الدعم كلما أصبحت الحالة أكثر طبيعية. وإذا تم تمديد التدابير إلى أبعد مما يجب في المستقبل، فهناك خطر منع إعادة الهيكلة الضرورية في قطاع الأعمال. وقد يضيع العمال فرص التقدم بطلب للحصول على عمل جديد، وقد تظل البطالة عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتبارات الطويلة الأجل تجعل من المهم عكس اتجاه الارتفاع الحاد في الإنفاق خلال الأزمة.

وخلال العام ٢٠٢٠، تم سحب ٣٠٠ مليار كرونة من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي لتغطية العجز في الميزانية الحكومية. وكان قرار استخدام الصندوق صائباً. إن الصدمة الاقتصادية للأبعاد التي شهدناها ستقابل بأدوات قوية. ويعمل الصندوق كحاجز عندما يتعرض الاقتصاد لاضطرابات. وفي الوقت نفسه، فإن الصندوق هو صندوق للأجيال: "سيتم توزيع الوفورات في الصندوق بين أولئك من الذين يعيشون اليوم وأولئك الذين يأتون بعدنا" كما قال مدير البنك المركزي النرويجي Øystein Olsen وأويستين أولسين^١.

وفي العام ٢٠٢٠، غطى الصندوق كل أربعة كرونات من الإنفاق على ميزانية الحكومة المركزية. ولكن حدث هذا أيضاً في السنوات الأكثر طبيعية، إذ كانت التحويلات كبيرة. ففي العام ٢٠١٩، تم أخذ ما يقرب من ١٨ % من النفقات – وهذا يعادل كل ستة كرونات - من الصندوق. وبما أن الصندوق نما بشكل كبير، فقد كان ذلك ممكناً دون انتهاك القاعدة المالية^٢.

وعلى مدى عقد من الزمن، أصبحت الميزانيات العامة تعتمد اعتماداً كبيراً على العائد على الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية العالمي. وقد أنشئ الصندوق لحماية الاقتصاد النرويجي من تقلبات أسعار النفط. واليوم، تم استخراج أجزاء كبيرة من الموارد في هيئة الأوراق المالية الوطنية واستثمارها في الأسهم والسندات الدولية. لقد نما الصندوق بشكل كبير. وقد أتاح ذلك مجالاً للمناورة في السياسة المالية. ولكن هذا جعل النرويج أيضاً أكثر عرضة للتقلبات في أسواق الأوراق المالية الدولية. وهذا يعني تم استبدال ثغرة أمنية بأخرى.

لقد بين الوضع الاقتصادي في العام ٢٠٢٠ بوضوح مدى السرعة التي يمكن أن تتحول بها أسواق الأسهم في كلا الاتجاهين. وكان الانخفاض أكثر حدة والتحسين أسرع مما كان من قبل. وفي غضون ٢٢ يوماً انخفض مؤشر سوق الأسهم العالمي بنسبة ٢٠ %. ولكن الأسواق تحولت

^١ Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 17. februar 2022.

بسرعة. وفي وقت مبكر من الربع الثاني، تم عكس أسوأ أرباح ربع سنوية للصندوق إلى واحدة من أفضل أرباح الصندوق. فقد ترك الصندوق وراءه عدة سنوات من العائدات القوية أعلى مما هو متوقع. وهذا لا يوفر أساسا لتعديل التوقعات بشأن العائدات في المستقبل وربما على العكس من ذلك.

ويقدر العائد الحقيقي المتوقع للصندوق بنسبة ٣ في المائة سنويا. وفيما يتعلق بقرار زيادة حصة الأسهم في الصندوق تم تحديث هذا التقدير آخر مرة في العام ٢٠١٦. كان حجمان أساسيين في الحساب وهما: أولا، العائد المتوقع على حافظة الدخل الثابت وثانيا، حجم قسط السهم، وهو الدفعة الإضافية التي نتوقعها من خلال المخاطرة في سوق الأسهم^١.

ويتم استثمار معظم محفظة الدخل الثابت للصندوق في السندات الحكومية ذات الاستحقاق الطويل. وعندما تنخفض أسعار الفائدة، يرتفع سعر السندات. ولذلك، ظل العائد على حافظة الإيرادات الثابتة للصندوق مرتفعا خلال فترة انخفاض أسعار الفائدة. لكن هذا فوز لمرة واحدة وقد انخفضت أسعار الفائدة الآن إلى مستوى منخفض تاريخيا، وانخفض العائد المتوقع على حافظة الدخل الثابت للصندوق في الفترة المقبلة. وقد ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا حادا في السنوات الأخيرة. لقد دفع للنرويج بشكل جيد لتحمل المخاطر في سوق الأوراق المالية. ولكن لا يمكن الافتراض أن المكاسب ستكون بنفس الارتفاع في الفترة المقبلة.

وإذا كررنا اليوم الحساب من العام ٢٠١٦، فإن التغيير في مستوى سعر الفائدة وحده كان سيخفض تقدير العائد الحقيقي المتوقع من حوالي ثلاثة في المائة إلى نحو ٢ في المائة سنويا^٢. هذه التقديرات غير مؤكدة أساسا. وقد تكون العائدات الفعلية أقل أو أعلى بكثير من هذا التقدير، كما أظهر تاريخ الصندوق. ومع ذلك، فإن هذا أمر لا يمكن أن نأخذه في الاعتبار عند صياغة الميزانيات الحكومية في المستقبل

٢. سياسة المال والائتمان

ومن أجل كبح جماح الاقتصاد النرويجي، سيتم تقليص التدفقات النقدية والائتمانية في الاقتصاد النرويجي لأن الأخير لا يتمكن من استيعاب الفائض الضخم من مداخيل صناعة النفط التي تؤدي إلى ارتفاع درجة نشاط الاقتصاد الوطني مع نقص الموارد المتاحة مثل العمل. وسيؤدي هذا التطور مرة أخرى إلى زيادة الأجور والأسعار التي لا يمكن السيطرة عليها والتي ستؤثر على تصدير المنتجات النرويجية وفقدان

¹ Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 17. februar 2022.

² Norges Bank (2021) "Norges Banks likviditetspolitikk: Prinsipper og utforming". *Norges Bank Memo* 2/2021.

السلع النرويجية الأسواق خارج العالم. لذلك قرر البرلمان النرويجي أنه لا يمكن استخدام سوى جزء من العائد السنوي من صندوق النفط في النرويج لتغطية عجز الموازنة الحكومية. في حين سيتم استثمار باقي عوائد النفط في الخارج حتى لا يتأثر الاقتصاد النرويجي مباشرة. والذي يقوم بهذه المهمة هو البنك المركزي النرويجي- نورجيس بنك Norges Bank وصندوق التقاعد الحكومي Oljefondet أو Statens pensjon fond utlandet.^١

ويتمثل الهدف العام للبنك المركزي (بنك البنوك) في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد. وهذا هو جوهر مهمة دولة الرفاه الاقتصادي في النرويج. وان التضخم المنخفض والمستقر شرط مسبق وضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن الشروط الهامة الأخرى لتقدم البلد هو الاستقرار في النظام المالي ونظام الدفع الفعال والأمن. وكذلك العمل بتفعيل نظام تسوية المصارف، وهو جوهر نظام الدفع من البنك المركزي. وبما أن البنك المركزي هو بنك البنوك، فهو يتدخل حينما تجف قنوات القروض الأخرى. كما يقوم بمراقبة النظام المالي باستمرار، فحينما تعصف اضطرابات كبيرة بالاقتصاد الوطني النرويجي، سوف تتغير الحياة العملية للمواطنين النرويجيين فجأة. وعند ذلك سوف يلعب البنك المركزي دوراً رئيساً في استقرار الأسواق وخصوصاً سوق العمل بالدرجة الأولى.

يختلف مصدر القلق من سنة الى أخرى. ففي العشرينات من القرن العشرين الماضي في أيام رئيس البنك المركزي السابق نيكولاي ريج (Nicolai Rygg 1872-1957)، كانت المشكلة هي المصارف المعسرة التي لا تتمكن من الدفع. وخلال الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨، واجه البنك المركزي النرويجي أزمة شاملة في النظام المالي الدولي. وهددت أسواق رأس المال المجمدة حتى المصارف الصلبة القادرة على الدفع. وفي مرحلة مبكرة، كانت هناك مخاوف من أن يؤدي الوباء الذي أصاب البلد في العام ٢٠٢٠ إلى اندلاع أزمة مالية في ثلاث حالات مختلفة. ولكن مع المبدأ التوجيهي المشترك للبنك المركزي، كان لا بد من حماية النظام المالي.

وفي بداية وباء كوفيد-١٩، لم يكن هناك سوى قدر ضئيل من السيولة في السوق، وكان سعر السيولة المتاحة مرتفعاً بشكل غير متناسب. وافق البنك المركزي على توسيع دعم السيولة. وكان الغرض هو المساهمة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد وضمان أن يكون لخفض أسعار الفائدة في السياسات أثر على أسعار الفائدة للأفراد والشركات الخاصة كما يعكس ذلك الرسم البياني رقم ٢.

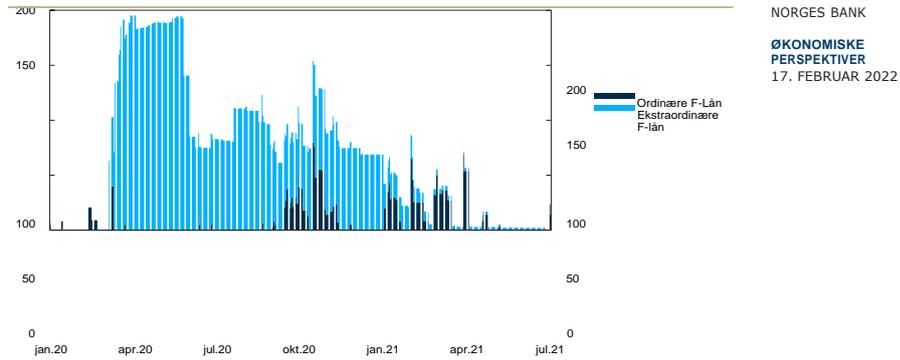
رسم بياني رقم ٢

دعم السيولة الموسعة خلال الجائحة من القروض.

مليارات الكرونات

اللون الأزرق يمثل قروض عادية

اللون السماوي يمثل قروض غير عادية



المصدر: البنك المركزي النرويجي

وتستند التدابير التي تم تنفيذها على بعض المبادئ الهامة:

أولاً، يتم تحويل المخاطر إلى البنك المركزي بأقل قدر ممكن. وإذا كانت الإجراءات مواتية للغاية، فإن البنك المركزي يخاطر بتقويض دوافع البنوك الخاصة لاتباع سياسة انتمان وسيولة سليمة. ويجب أيضاً أن يكون أولئك الذين يخاطرون على استعداد لتحمل الخسائر.

ثانياً، لا تمنح القروض إلا للمصارف الصلبة القادرة على الدفع. ولا يساهم البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك. ومرة أخرى، هناك مبدأ هام هو الأساس. إذا كان للمخاطرة أن تأخذ بأموال المجتمع، فإن أموال الحكومة هي التي ستستخدم. وسوف يتخذ القرار الممثلون المنتخبون من قبل الشعب.

ثالثاً، ينبغي أن يكون نطاق ومدة التدابير الموجهة إلى الأسواق المالية محدودة، لأن التدابير التي تأخذ حيزاً كبيراً ويحتفظ بها لفترة طويلة تضعف آليات السوق العادية.

وتمشيا مع هذا المبدأ الأخير، تم وقف التدابير الخاصة التي نفذها البنك المركزي بالنسبة للأسواق المالية خلال الجائحة.

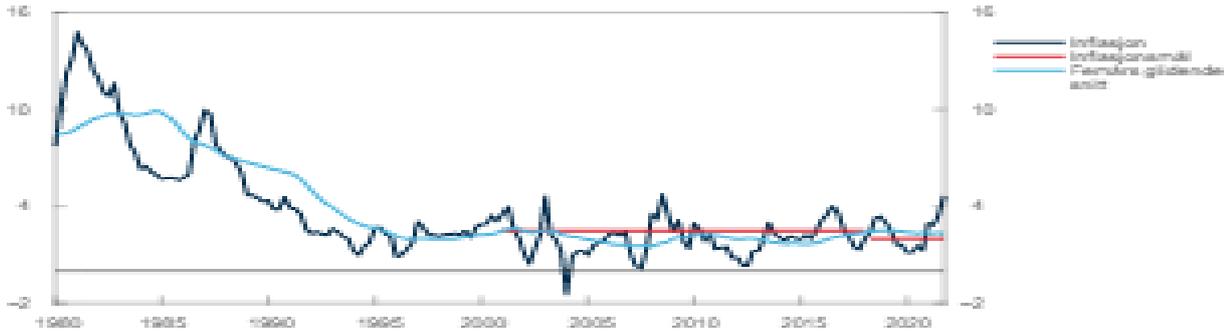
المبحث الثاني، الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية.

يتضمن هذا المبحث ثلاث محاور، الاول، التضخم المنخفض والمستقر، المحور الثاني، توسيع سوق العمل، المحور الثالث، استقرار قيمة صندوق المعاشات

المحور الاول، التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف الرئيس للبنك المركزي النرويجي لأن التضخم المرتفع باستمرار مكلف بالنسبة للمجتمع. وهذا يؤدي إلى عدم اليقين بشأن قيمة المال ويجعل من الصعب التخطيط. وفي الوقت نفسه، هناك ميزة لارتفاع معين في الأسعار، لأنه يساعد في مرونة الاقتصاد الوطني النرويجي كما يعتقد أويستاين أولسين مدير البنك المركزي النرويجي ¹.

رسم بياني رقم ٣

التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف الرئيسي في النرويج
الرقم القياسي لأسعار المستهلك.



الأزرق - التضخم

الأحمر - قياس التضخم

السماوي- معدل التضخم

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي

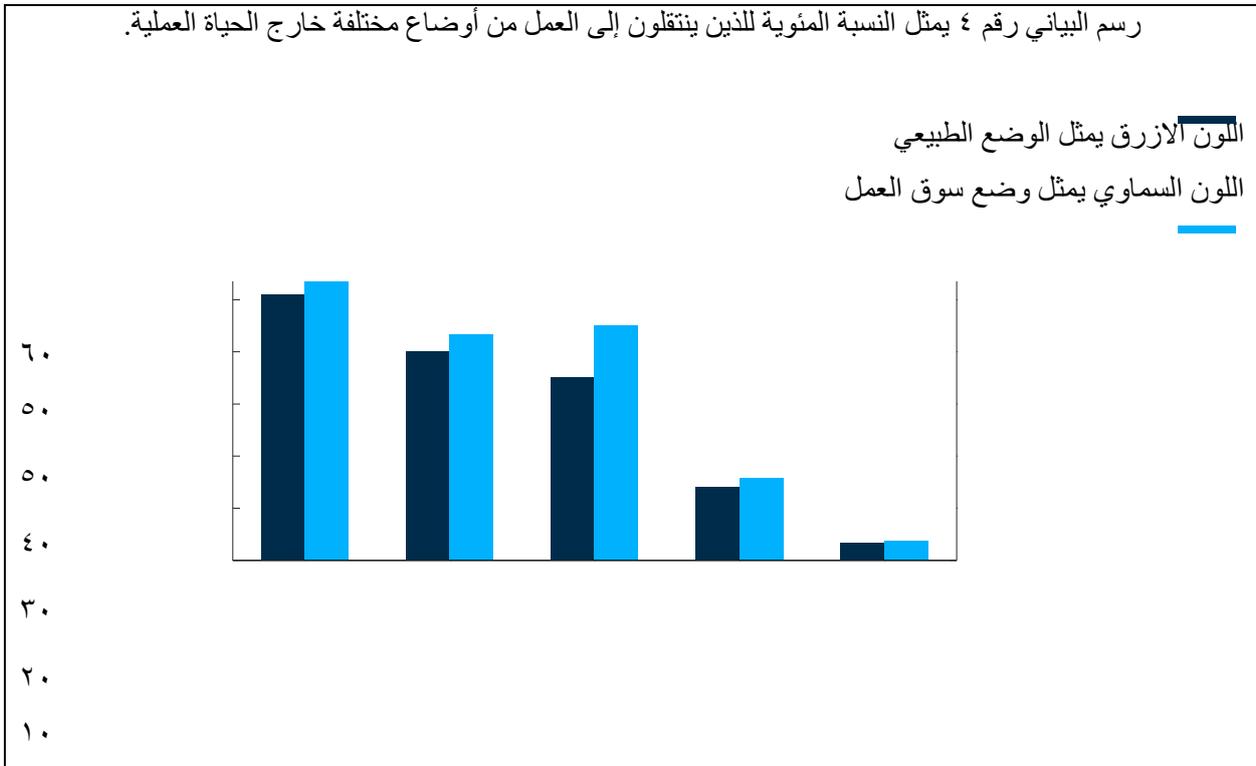
في أيام رئيس البنك المركزي السابق نيكولاي ريج (Nicolai Rygg)، كان ارتباط الكرونة النرويجية بالذهب هو المرساة. واليوم، يهدف البنك المركزي إلى إبقاء التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك قريباً من ٢ في المائة مع مرور الوقت. ولكن لا ينظر البنك بعين واحدة إلى هدف التضخم. وما دامت هناك ثقة في أن التضخم سيكون منخفضاً ومستقراً مع مرور الوقت، فإن التقلبات في التضخم حول الهدف المنشود لا تكلف سوى القليل من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية في النرويج.

¹ Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 17. februar 2022.

أن إدارة التضخم مسألة مرنة^١. تساعد السياسة النقدية في تحقيق إنتاج المنتجات وتشغيل العاطلين عن العمل بشكل مرتفع ومستقر وفي مواجهة تراكم الاختلالات المالية. فتشغيل العاطلين عن العمل بأعداد كبيرة مفيد لخلق القيمة وتمويل خطط الرعاية الاجتماعية، وتحسين المستوى المعاشي للفرد. ويمكن أن تؤدي الاختلالات المالية إلى حدوث تراجع حاد في الاقتصاد. ولذلك، في الحالات التي تنخفض فيها أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً، سيراغبي أيضاً خطر تراكم الاختلالات في سوق الائتمان والإسكان. ومع ذلك، لا يمكن للسياسة النقدية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان الاستقرار المالي. ويجب ضمان ذلك من خلال تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها^٢.

المحور الثاني، توسيع سوق العمل

أن هدف التضخم متناظر. ويسعى البنك المركزي النرويجي إلى تجنب التضخم المنخفض جداً والتضخم المرتفع جداً. ومن ناحية أخرى، فإن هدف العمالة المرتفعة والمستقرة غير متماثل - وكلما زاد عدد العاملين، كان ذلك أفضل. وحقيقة أن البطالة ترتفع بسهولة أكبر من انخفاضها وتفرض إلى أن لا بد وأن يتصرف المسؤولين عن السياسة المالية في النرويج



^١ Norges Bank (2022) "Norges Banks håndbok i pengepolitikk". *Norges Bank Memo* 1/2022.

^٢ نفس المصدر السابق 1

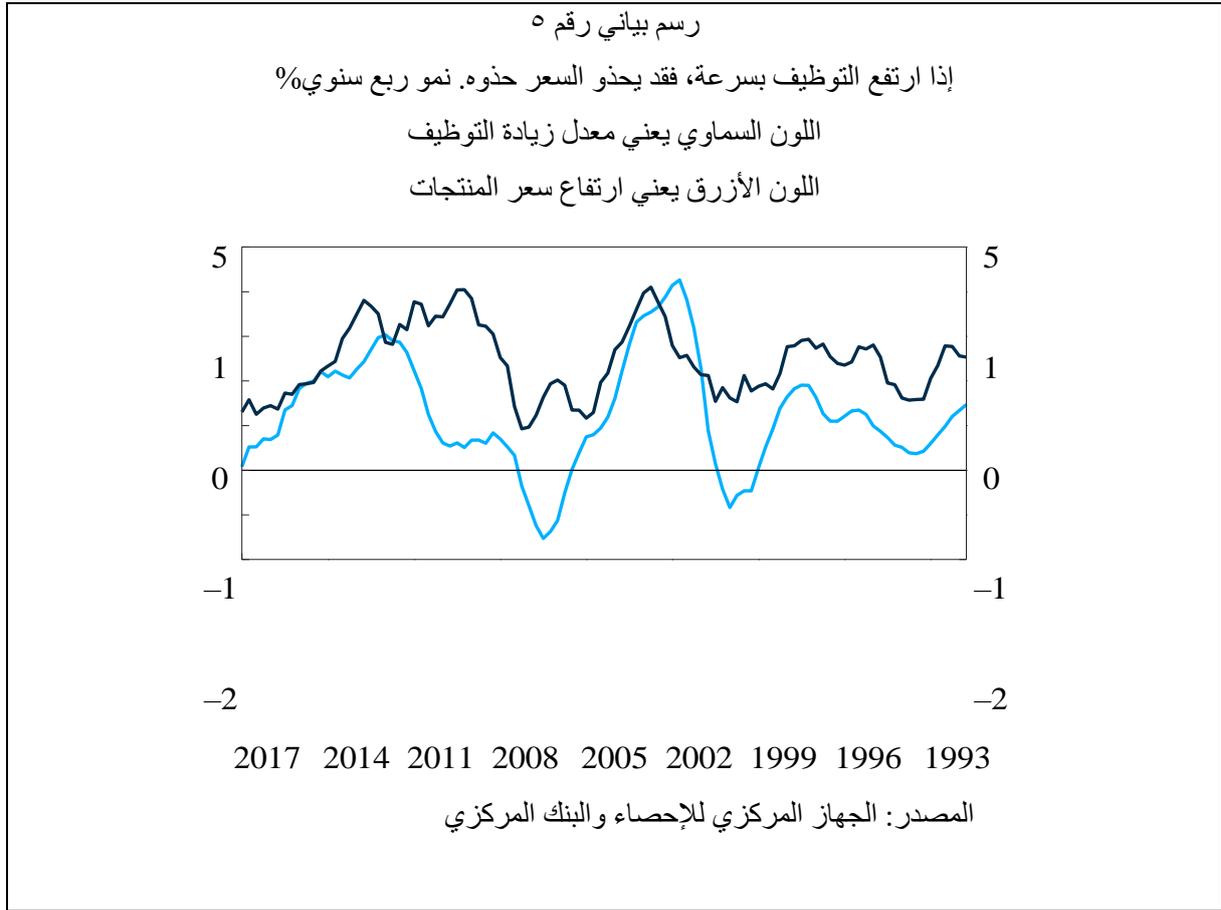


ذوي الإعاقة تعويضات العمل تدابير العمل بطالة طويلة الأمد بطالة قصيرة الأمد

المصادر: مديريية العمل والرفاهية في النرويج، الجهاز المركزي للإحصاء، والبنك المركزي النرويجي. الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٠ عاماً. المتوسط للسنوات ١٩٩٦-٢٠١٧. وقت القياس: الربع الرابع من كل سنة. العاطلون عن العمل على المدى الطويل: الأشخاص الذين كانوا عاطلين عن العمل أيضا في الربعين السابقين.

بسرعة مع خفض أسعار الفائدة عندما يتباطأ النشاط فجأة. ولنفس السبب، ينبغي أن يكون تأني في رفع سعر الفائدة حتى لا يكبح جماح الزيادة في وقت مبكر جدا. يوضح الرسم البياني رقم ٤ احتمالية العمل بعد عام واحد من تسجيل العاطل عن العمل كغير مستخدم - سواء كان عاطلا عن العمل، أو في تدابير سوق العمل، أو في فئة اللذين يتقاضون ما يسمى بدل تعويضات العمل أو الأشخاص ذوي الإعاقة^١. ومن تحليل البيانات في الشكل البياني رقم ٤ يمكننا أن نلاحظ أمرين: أولاً، احتمال التقدم إلى العمل أعلى في فترات الطلب المرتفع على العمل منه في الحالة العادية. ثانياً، ينطبق هذا أيضا على غير المسجلين كعاطلين عن العمل. وقد يكون هؤلاء الأشخاص معرضين لخطر استبعادهم من سوق العمل. ولذلك فإن العمالة المرتفعة والمستقرة لا تتعلق بانخفاض البطالة فحسب، بل أيضا بحجم القوة العاملة. ويجب أن نتجنب حدوث انكماش اقتصادي يترك أثرا في شكل انخفاض المعروض من اليد العاملة. ومن خلال كبح زيادات أسعار الفائدة إلى حد ما، بحيث يزداد الطلب على العمالة، يمكن للبنك المركزي أن يساهم في زيادة عدد الأشخاص القادمين إلى العمل. ومع ذلك، إذا زاد التوظيف زيادة كبيرة وسريعة، فإن نمو الأجور يميل إلى الارتفاع. ويميل التضخم إلى أن يحذو حذوه. وقد شهد النرويج في السابق أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا أخذ في الازدياد في أعقاب الارتفاع الحاد في التوظيف كما هو واضح من الرسم البياني رقم ٥.

¹ Kilder: NAV, Statistisk sentralbyrå og Norges Bank
Personer 20–60 år. Gjennomsnitt for årene 1996–2017. Måletidspunkt 4. kvartal.
Langtidsledige: Personer som var ledige også i de to foregående kvartalene



ويتمثل دور السياسة النقدية في المساهمة في تحقيق أعلى فرص عمل ممكنة، ولكن دون تسريع التضخم. ولا يمكن للسياسة النقدية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن العمالة. إن توجه النظام التعليمي، وخطط الضمان الاجتماعي، وسياسة سوق العمل أمور مهمة وحاسمة بالنسبة إلى عدد الأشخاص الذين سوف يدخلون سوق العمل. وإذا زاد المعروض من اليد العاملة، سيكون هناك مجال أكبر في المستقبل لزيادة العمالة دون تسريع التضخم كما يعكسه الرسم البياني رقم ٥.

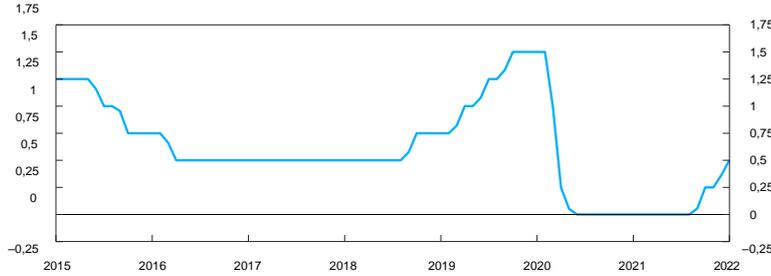
١. تحسن سوق العمل

السياسة النقدية هي خط الدفاع الأول لإدارة حالة الأسواق المالية وتقابل فترات الركود الاقتصادي بتخفيض في أسعار الفائدة. ولكن إذا تعرض الاقتصاد لصدمات كبيرة، فلا بد وأن تلعب أجزاء أخرى من السياسة الاقتصادية دوراً مركزياً. وعندما أصاب وباء كوفيد-١٩ المجتمع النرويجي، قام البنك المركزي بتخفيض معدل الفائدة الرئيسية إلى الصفر. وفي الوقت نفسه، نفذت السلطات السياسية تدابير مالية إلى حد غير مسبوق في التاريخ النرويجي الحديث. وكان الهدف هو الحد من الانكماش وتأمين دخل الأسر المعيشية والشركات، كما هو واضح من الرسم البياني رقم ٦.

رسم بياني رقم ٦

الانكماش الاقتصادي يواجه خفض أسعار الفائدة

سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي النرويجي يساوي صفر %



المصدر: البنك المركزي النرويجي

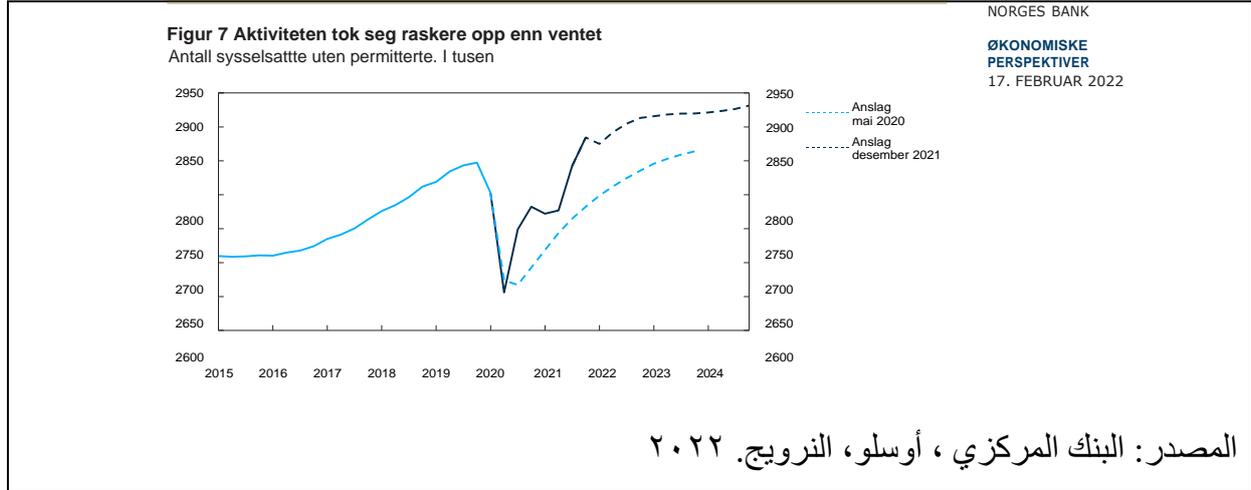
غير أن التدابير المضادة لا يمكن أن تحول دون ترك عدد كبير من العمال فجأة بدون عمل. وكان خطر أن يترك الوباء أثرا دائما في سوق العمل سببا هاما في إبقاء معدل السياسة العامة الرئيسي عند مستوى منخفض تاريخيا لأكثر من سنة. وحينما يمكننا أن نرى الجانب الخلفي من المرآة في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ يمكننا أن نؤكد أن العمالة في النرويج ارتفعت بشكل أسرع مما كان متوقعا. وفي خريف العام ٢٠٢١، تجاوز عدد العاملين مستوى ما قبل الوباء. ولم تعد هناك حاجة إلى سياسة نقدية توسعية بنفس القدر كما هو واضح من رسم بياني رقم ٧. وقد رفع سعر الفائدة الآن مرتين، وقد أشار البنك المركزي إلى أنه سيواصل الارتفاع^١.

رسم بياني رقم ٧

ارتفاع النشاط الاقتصادي أسرع من المتوقع

المنحني الأزرق المتقطع يمثل النشاط الاقتصادي في شهر مايس ٢٠٢٠

المنحني الأسود المتقطع يمثل النشاط الاقتصادي في شهر كانون الثاني ٢٠٢١



٢. ارتفاع التضخم

وبعد عامين من اندلاع الوباء، يمكننا أن نلاحظ أن النشاط في الاقتصاد النرويجي قد انتعش بشكل جيد. ونحن نرى الشيء نفسه في العديد من البلدان من حول النرويج وخصوصا السويد والدنمارك.

ولكن شيئا ما قد يكون على وشك أن يتغير. وبعد عدة سنوات من انخفاض التضخم، شهدنا مرة أخرى أرقام تضخم مرتفعة في النرويج وبين شركاء النرويج التجاريين على حد سواء. وفي النرويج، يعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى الارتفاع غير العادي لأسعار الكهرباء خلال فصل الشتاء ٢٠٢٢. وقد تلتق الأسر المعيشية والمؤسسات على حد سواء فواتير كهرباء مرتفعة. وربما يكون جزء كبير من التحسن مؤقتا. ولكن ارتفاع أسعار الكهرباء في فصل الشتاء قد يكون إنذارا مبكرا. ويعني التحول في اتجاه سياسة المحافظة على البيئة بشكل أكثر بأن النرويج ستشهد على الأرجح أسعار طاقة أعلى وأكثر تقلبا في الفترة المقبلة مما اعتاد الشعب النرويجي عليه^١. ولهذا فقد قامت الحكومة النرويجية بدعم فواتير الكهرباء للمواطنين والمنشآت الاقتصادية ضمن نظام معين بعد سخط شعبي عارم وجمع أكثر من نصف مليون توقيع من المواطنين بطلب شعبي تبناه الحزب الاشتراكي اليساري النرويجي. ناقش البرلمان النرويجي هذا المطلب الشعبي وخرج بقرار الى الحكومة بضرورة دعم المطلب الجماهيري لمدة ثلاثة أشهر (كانون الأول وشباط وآذار) على الأقل. كان هذا نتيجة تصدير الطاقة الكهربائية الى ألمانيا وحدث نقص في الاستهلاك المحلي، مما اضطرت شركات الكهرباء الى استيراد الكهرباء من الدنمارك. قامت النرويج

^١ Refinitiv Datastream og Statistisk sentralbyrå, Norge, 2022.

بتصدير الكهرباء بقيمة ٢,٩ مليار كرون في حين استوردت الكهرباء بقيمة ٦٣٧ مليون كرون في العام ٢٠٢٠.

الرسم البياني رقم ٨

ارتفاع التضخم في العديد من البلدان ٢٠١٥-٢٠٢٢

أسعار المستهلك. نمو اثني عشر شهرا. %

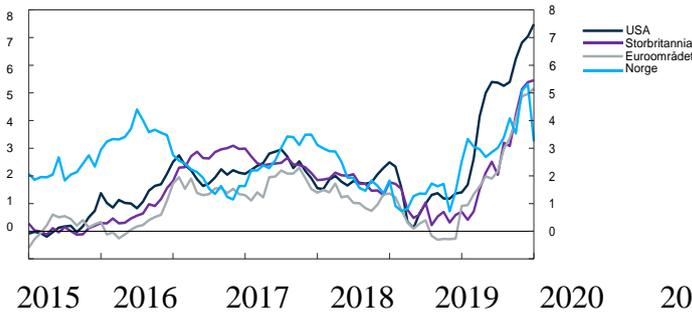
اللون الأزرق يمثل الولايات المتحدة الأمريكية

اللون البنفسجي يمثل بريطانيا العظمى

اللون الرمادي يمثل الاتحاد الأوروبي

اللون السماوي يمثل النرويج

Figur 8 Høy inflasjon i mange land
Konsumpriser. Tolv månedersvekst. Prosent



Kilder: Refinitiv Datastream og Statistisk sentralbyrå

المصادر: ريفينيف داتا ستريم والجهاز المركزي للإحصاء

ولا يقتصر ارتفاع الأسعار في الخارج على ارتفاع أسعار الكهرباء فقط، وإنما أي ارتفاع في الطلب ، تحفزه سياسة اقتصادية واسعة للغاية. وفي الوقت نفسه، فإن إنتاج عدد من السلع محدود بسبب التأخير في سلاسل التوريد العالمية. وقد ارتفعت أسعار الشحن والمواد الخام بشكل كبير، وجرى نقل وتحويل تكاليف إنتاج عالية إلى أسعار سلع أخرى. وفي العديد من البلدان، قلصت أيضا أسواق العمل. ففي الولايات المتحدة، ارتفعت الأجور بعد سنوات عديدة من ضعف زيادة الأجور للعمال الأميركيين. وعلى

الصعيد الدولي، ازدادت المخاوف بشأن ما إذا كان التضخم سيظل مرتفعاً، وسارعت عدة بنوك مركزية بتشديد السياسة النقدية كما يعكسه الرسم البياني رقم ٨.

وكلما طال أمد حالة عدم الاتساق بين العرض والطلب، زاد خطر تسارع التضخم. ومع انخفاض القيود المفروضة على مكافحة العدوى، من المرجح أن يتحول بعض الطلب من السلع إلى الخدمات. وقد يؤدي ذلك إلى تخفيف الضغوط في أسواق السلع الأساسية. ومن ناحية أخرى، فإن الأسر والعوائل لديها الكثير من المدخرات، التي يمكن تحريرها لزيادة الاستهلاك عندما يعاد رفع القيود والاجراءات التي تتخذها الحكومة النرويجية في مواجهة جائحة كورونا في المجتمع النرويجي.

تستعرض المصارف المركزية التغيرات المؤقتة في التضخم في إدارة السياسة النقدية، وتعكس الزيادة في الأسعار التي تخص المواطن النرويجي، كما شهدنا مؤخراً ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية، ندرة لا يمكن أو لا ينبغي للسياسة النقدية أن تحاول التصدي لها. وفي النرويج، هناك أيضاً تقليد يقوم فيه الشركاء الاجتماعيون باستعراض التقلبات غير المتوقعة في الأسعار والتكاليف إلى حد كبير. ولن يتسنى للتضخم أن يتسارع إلا إذا طالبت مجموعات عريضة، سواء من واضعي الأسعار أو أصحاب الأجور، بالتعويض عن ارتفاع التكاليف. وإذا حدث هذا، فإن مهمة البنك المركزي هي تشديد السياسة النقدية.

ويأتي ارتفاع التضخم بعد عقود من انخفاض التضخم على الصعيد العالمي. وكانت زيادة التجارة والمنافسة بين البلدان أحد التفسيرات الهامة لضعف تنمية الأسعار. وفي الوقت نفسه، ساهم النمو المرتفع في القوى العاملة، ويرجع ذلك جزئياً إلى هجرة اليد العاملة، في كبح نمو الأجور في العديد من البلدان.

قد يكون هدف برامج التشغيل هذه تغيير الاتجاه. وحتى قبل أزمة جائحة كوفيد-١٩، رأينا دلائل على أن العولمة تتباطأ. وربما عزز الوباء أيضاً اتجاهها يرى فيه المزيد من الأعمال التجارية الحاجة إلى تأمين خطوط الإمداد الخاصة بها وتركيز جزء أكبر من سلسلة الإنتاج أقرب إلى العملاء. وفي الوقت نفسه، فإن شيخوخة السكان تعني أن المعروض من العمالة يزداد ضعفاً في العالم الغربي. ومع ذلك، يبدو أن الفترة التي عانت فيها عدة بلدان من تضخم منخفض للغاية قد انتهت. ونتيجة لذلك، قد تواجه المصارف المركزية مفاضلة أكثر بين هدف التضخم وهدف دعم الاستخدام للأيدي العاملة من مختلف الاختصاصات.

المحور الثالث، استقرار قيمة صندوق المعاشات التقاعدية

وفيما يتعلق بدوره كمصرف مركزي، فإن لبنك النرويج المركزي مهمة اجتماعية هامة أخرى، وهي إدارة الثروة المالية للبلد، صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي كما يسمى في مملكة النرويج.

ومنذ الإيداع الأول في أيار/مايو ١٩٩٦ ازداد حجم الصندوق عما كان يتصوره أي شخص. وقد حققت الاستثمارات عوائد جيدة. وعلى مدى الفترة بأكملها، حقق البنك المركزي أموالاً من استثمار البلد في الخارج أكثر مما وضع في الصندوق. وقد زادت الأموال بأكثر من الضعف، كما يعكس ذلك الرسم البياني رقم ٩.

الرسم البياني رقم ٩

زادت الأموال بأكثر من الضعف في صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي. مليارات الكرونات

اللون البنفسجي يمثل قيمة الصندوق

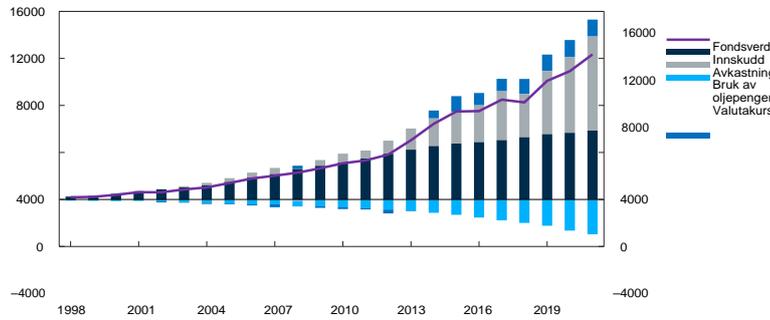
اللون الأزرق الغامق يمثل الودائع

اللون الرمادي يمثل العائد

اللون السماوي يمثل استخدام الإيرادات النفطية

اللون الأزرق يمثل سعر الصرف

Figur 9 Pengene er mer enn doblet
Statens pensjonsfond utland. Milliarder kroner



NORGES BANK
ØKONOMISKE
PERSPEKTIVER
17. FEBRUAR 2022

Kilder: Finansdepartementet og Norges Bank

المصادر: وزارة المالية والبنك المركزي

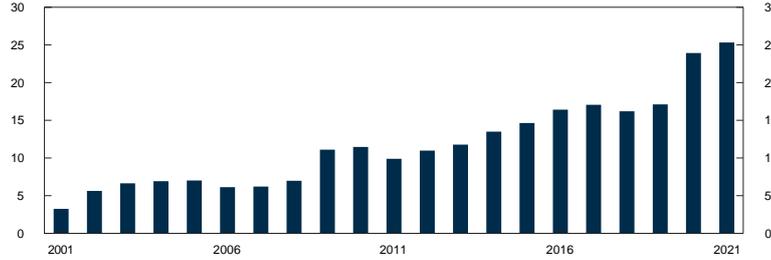
وترتبط القاعدة المالية استخدام الحكومة لعائدات النفط بقيمة الصندوق. ومع زيادة قيمة الصندوق بشكل حاد، هذا حذوه استخدام عائدات النفط في ميزانية الحكومة المركزية. وفي السنوات التي سبقت الوباء، كان الصندوق يغطي كرونة واحدة من كل ست كرونات، كما هو واضح من الرسم البياني رقم ١٠.

الرسم البياني رقم ١٠

يمول الصندوق قسم كبير من النفقات العامة

العجز الهيكلي غير النفطي كنسبة مئوية من النفقات العامة

Figur 10 Fondet finansierer en stor del av offentlige utgifter
Strukturelt oljekorrigert underskudd i prosent av offentlige utgifter



Kilder: Finansdepartementet og Norges Bank

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي

ويعني الوضع المالي العام القوي أن النرويج أمة محظوظة، ولكن ثروة الدولة الضخمة تنطوي أيضا على بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة. وتعلمت النرويج من الخبرة التي هي أكثر من خمسين سنة كدولة نفطية شيئا مهما، بأن أسعار النفط تتقلب. وفي هذا الصدد، فإن آلية الصندوق والقاعدة الضريبية تديران هاما. وقد نجح البلد في حماية الميزانيات العامة من التقلبات الواسعة في عائدات النفط. واليوم، تم تحويل جزء كبير من ثروة النفط والغاز إلى الاستثمارات في أسواق الأوراق المالية العالمية. وقد حلت التقلبات في الأسواق المالية محل الخطر الذي كانت تشكله أسعار النفط في السابق على الثروة الوطنية. في الرسم البياني رقم ١١ وضع البنك المركزي النرويجي أرقاما حول ما يمكن اعتباره تقلبات طبيعية في قيمة الصندوق، كمقياس للمخاطر التي يواجهها النرويج. ويبين الحساب أنه يمكن التوقع أن يختلف العائد على الصندوق في غضون فترة تزيد أو تنقص بمقدار ١٠٪، والتي تبلغ قيمتها الحالية نحو ٢٠٠ مليار كرونة نرويجية. ولكن ليس نادرا أن يتوقع خسارة أكثر من هذا، وهو ما يمكن أن يحدث كل ست سنوات.

الرسم البياني رقم ١١

صندوق صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي

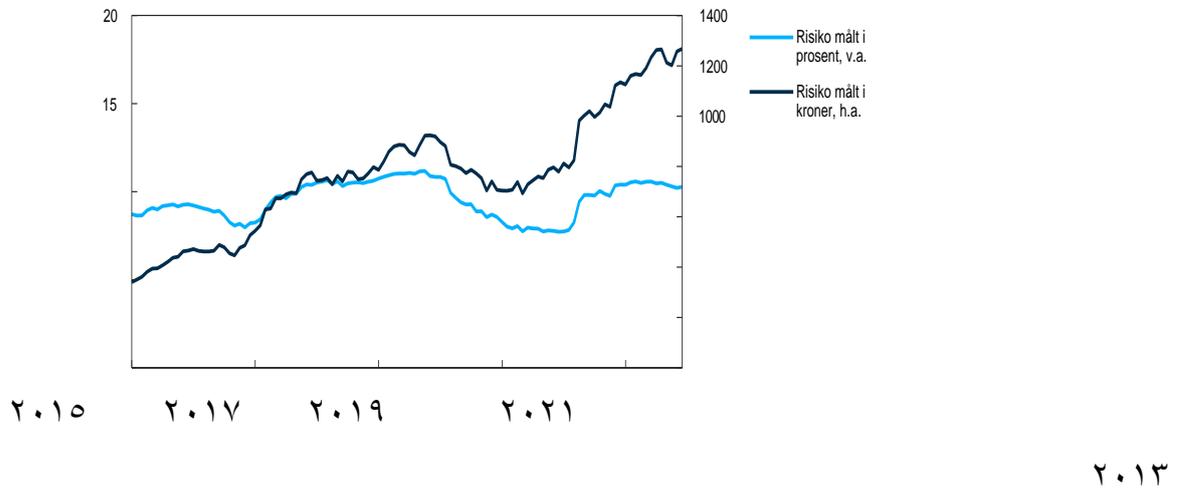
كان من المتوقع حدوث تقلبات مطلقة. النسبة المئوية والمليارات من الكرونات

اللون السماوي يمثل المخاطر التي تقاس بنسبة مئوية%

اللون الأزرق يمثل المخاطر التي تقاس بالكرونات النرويجية

Figur 11 Vi kan ikke skjære oss for svingninger

Statens pensjonsfond utland. Forventet absolutt volatilitet. Prosent og milliarder kroner



المصدر: البنك المركزي

وكما قال مدير البنك المركزي النرويجي أويستين أولسين في تقريره السنوي Øystein Olsen في الاجتماع السنوي لأعضاء ادارة البنك وممثلي مختلف المؤسسات المالية: "لا يمكننا حماية أنفسنا من مثل هذه الآثار. لأن التقلبات هي الحالة الطبيعية للأسهم وأسواق الأوراق المالية الأخرى. كما أننا لا نملك أي ضمان بأن الأسواق سوف تتحول بسرعة وأن رأس المال سوف يعاد بناؤه في العام التالي بعد الانتهاء من رفع جميع الاجراءات الوقائية في المجتمع النرويجي بسبب جائحة كورونا. ولأن الصندوق يستثمر في العديد من الأصول، في العديد من البلدان، وفي عدد كبير من الشركات. ولذلك سنشارك في

الانتعاشات الواسعة النطاق ولكننا نشارك أيضا في جميع الانتكاسات التي تحدث في الكثير من الاقتصادات العالمية^١.

ومن الواضح فإن قيمة الصندوق ستتذبذب وسيكون لها عواقب هامة على توجه السياسة المالية في البلد. وبمرور الوقت، تشير القاعدة المالية لاستخدام عائدات النفط إلى أن العائد الحقيقي المتوقع للصندوق في المتوسط سوف يستخدم. ولطالما أن الصندوق يكبر، فمن المغري ان يكون النرويج في أعلى الهرم. . وليس من السهل مراقبة متى يكون العائد سلبيا، ففي حالة حدوث تأثير كبير، فإنه أيضا لا معنى له . ولا يزال للقاعدة المالية العامة دور توديه كمبدأ توجيهي طويل الأجل في السياسة المالية. وهو يدعم فكرة صندوق النفط كصندوق للأجيال. ولكن بدلا من استهداف مسار ال ٣ في المائة، من الحكمة أن نضع استخدام عائدات النفط دون العائد الحقيقي المتوقع. وإلا، فإننا نخاطر بأن نضطر إلى تناول كميات منتظمة من رأس مال الصندوق.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن التطورات في الأسواق المالية العالمية ستعني الكثير للصندوق. في الآونة الأخيرة، إذ يسبب ارتفاع التضخم والإشارات إلى أن أسعار الفائدة ترتفع بشكل أسرع مما تم تسعيره في السوق في عدم الارتياح بين المستثمرين. وقد يتباطأ الصعود الطويل في سوق الأسهم. وسيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة أيضا، خلال فترة انتقالية، إلى خفض قيمة محفظة سندات الصندوق. وقد تتسم التطورات في الفترة المقبلة أيضا بالتغيرات الديموغرافية والتوترات بين البلدان والتجارة العالمية الأقل تكاملا. ونواجه أيضا انتقالا ضروريا إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات. ذلك، فإن ما يحدث في الخارج سيترك أثرا سلبيا في الصندوق. وفي الأساس، لا توجد أماكن آمنة تماما، وهذا ما يعطي أمثلة صارخة على الحقبة التاريخية التي نعيش فيها.

وفي العام ١٩٠٤، خصصت السلطات النرويجية أموالا لطباعة الكتب المهمة. وقالت إنه يجب استخدام صندوق الاحتياطي الحكومي فقط " في أوقات الحاجة". وحينما تم إنهاء العمل بالصندوق في العام ١٩٢٥ ، كان الصندوق في الواقع فارغا تقريبا. وكان السبب هو عدم مسك الدفاتر المحاسبية بشكل جيد ومبدع من قبل القائمين عليها. وكذلك أن الأموال استثمرت في عدد قليل من الأصول - وخاصة السندات الحكومية البريطانية والفرنسية والألمانية - وهي الأصول التي كانت تعتبر أكثر الاستثمارات أمانا في ذلك الوقت. بعد الحرب العالمية الأولى، كانت قيمة السندات الحكومية الصادرة عن ألمانيا وفرنسا قريبة من الصفر، واختفت الكثير من الأصول في صندوق الاحتياطي^٢.

^١ التقرير السنوي لمدير البنك المركزي النرويجي - أويستين أولسين، ٢٠٢٢/٢/١٧. أوسلو، النرويج

^٢ Hylland, A. (2005) «Statens reservefond 1904–1925. Et forsøk på å binde politisk handlefrihet?» *Penger og kreditt* 3/05. Norges Bank.

ان الفكرة الاساسية التي كانت تقف خلف استراتيجية الاستثمار في صندوق النفط كانت مختلفة تماما بسبب انتشار المخاطر. وهذا يقلل من مخاطر انخفاض قيمة الاستثمارات بشكل كبير في نفس الوقت. ويقف خلف ذلك أيضا اعتراف بأن النرويجيون لا يستطيعون التنبؤ بكيفية تطور العالم. ويجب أن يكون القائمين على ادارة الصندوق منفتحين ومستعدين لحدوث ما هو غير متوقع. لقد رأينا كيف يمكن أن تؤدي الأحداث المفاجئة، مثل الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ ومؤخرا جائحة كورونا، إلى انخفاض قيم الصندوق. ومن الآن فصاعدا، قد يواجه نموذج الإدارة تحديات جديدة. ومن المفيد أيضا تحليل سيناريوهات مختلفة لما يمكن أن يحدث. ومع ذلك، من الخطر اتخاذ خيارات استراتيجية أكبر تتعلق ببعض الآفاق المستقبلية. وينبغي أن يظل التنوع الواسع النطاق ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية المالية.

إصلاح المعاشات التقاعدية

وافقت هيئة التمويل النرويجية Finans Norge على اقتراح إنشاء حساب معاشات تقاعدية خاص بها. ومع ذلك، تشدد على أن هذا الإصلاح الكبير لا ينبغي تنفيذه إلا عندما يكون من المؤكد أن نظام المعاشات التقاعدية يعالج عشرات المليارات من صناديق المعاشات التقاعدية التي يمكن نقلها في فترة قصيرة من الزمن وأن المستهلكين قد تلقوا معلومات كافية. وقدمت وزارة المالية النرويجية في ٢٠٢٠/٨/٣ ردودا استشارية بشأن اللوائح التنظيمية على التشريعات المتعلقة بحسابها الخاص للمعاشات التقاعدية.

"وننتقل إلى أن تكون القواعد المتعلقة بحساب المعاشات التقاعدية الخاص بنا سارية المفعول، وتؤيد المقترحات المتعلقة بالقواعد التنظيمية التكميلية. كما نود أن نؤكد على أن وزارة المالية قد نفذت عملية جيدة وواسعة لإعداد اللوائح" كما صرحت بذلك مديرة صندوق التقاعد والتأمين على الحياة النرويجي في مؤسسة التمويل النرويجية (Finans Norge) ستيفي كيرولف بريتز Stefi Kierulf Prytz¹.

ويترتب على حساب المعاش التقاعدي المنفصل عدة تغييرات رئيسية في معاش الاشتراكات المحددة حاليا. وبموجب القواعد الجديدة، تحول شهادات رأس مال المعاش التقاعدي تلقائيا إلى حساب المعاش التقاعدي للموظف في نظام معاشات الاشتراكات المحدد لصاحب العمل. وفي كل مرة حينما يغير فيها الموظف وظيفته يكون لديه حساب معاش تقاعدي جديد ينشأ مع مقدم المعاش التقاعدي لصاحب العمل الجديد، إذ يتم نقل المعاش المكتسب سابقا إلى الحساب الجديد. ويمكن للموظف أيضا اختيار الجهة التي تقدم معاشه التقاعدي الخاص. وهذا ينطوي على تغييرات هيكلية واسعة النطاق في سوق المعاشات

¹ Stefi k. Prytz og Tone Meldalen, Finans Norge. En historisk pensjonsreform. 3/8/2020, Oslo, Norge.

التقاعدية، كما أنه جعل من الضروري إنشاء بنية تحتية جديدة. ووفقا لستيفي بريتز، فإن مؤسسة التمويل النرويجية بصدد استكمال تسجيل شركة حسابات المعاش المصرفية المساهمة، التي ستسهل على الموردين تبادل المعلومات اللازمة فيما بينهم.

مع حساب المعاشات التقاعدية الخاص بهم، يتم تقديم الخيار الأول الرقمي، مما يعني أنه يتم إبلاغ العملاء عبر القنوات الرقمية ما لم يختاروا الانسحاب. "وهذا يسهل التواصل الجيد والفعال بين المورد والعميل. ومن الإيجابي أن قواعد الاختيار الأول الرقمية أقرحت للدخول الى حيز التنفيذ منذ الأول من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، حتى يتمكن الموردون من إبلاغ عملائهم قبل دخول القواعد القانونية حيز التنفيذ" كما أكدت ستيفي كيرولف بريتز .

وهكذا قرر البرلمان النرويجي أن يحصل جميع الموظفين الذين لديهم معاش تقاعدي محدد الاشتراكات على حساب معاش تقاعدي منفصل. وهذا ينطبق على حوالي ١,٤ مليون موظف يعملون في القطاع الخاص.

أدخل التشريع المتعلق بحسابات المعاشات التقاعدية حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ حسب قرار البرلمان النرويجي. وكذلك قرر البرلمان النرويجي إزالة شرط أنه يجب على المواطن النرويجي العمل لمدة ١٢ شهرا مع صاحب عمل من أجل الحصول على مدخرات التقاعد الخاصة به.

وتم إنشاء حساب منفصل للمعاشات التقاعدية، حيث تم نقل ما يقدر بنحو ١,٥ مليون شهادة رأس مال تقاعدي إلى نظام معاشات الاشتراكات المحدد لصاحب العمل ويقدر بعشرات المليارات من الكرونة النرويجية. وقامت وزارة المالية النرويجية بوضع جميع التدابير اللازمة للقيام بهذه الخطوة بطريقة صحيحة.

الخاتمة.

ألقي نيكولاي ريج (Nicolai Rygg 1872-1957)، محافظ البنك المركزي السابق خطابه السنوي الأخير يوم الاثنين ١٢ فبراير ١٩٤٠. وحينما استؤنف هذا التقليد بعد الحرب العالمية الثانية، كان ذلك مع محافظ جديد للبنك المركزي اسمه كونار يان (Gunnar Jahn) 1941-١٩٥٤. ويمثل التوقيت أيضا فجوة زمنية هامة في السياسة الاقتصادية النرويجية . وقد تم التخلي عن المثل الأعلى المتمثل في وجود بنك مركزي مستقل يتمتع بسلطة صنع القرار على أدواته الخاصة. وأصبح المصرف في المقام الأول ممارسا لقرارات الحكومة، وخدم سعر الفائدة أغراضا أخرى غير التضخم المنخفض والمستقر. أربعون عاما ستمر قبل أن يتأرجح البندول مرة أخرى. في العام ١٩٨٦، عادت المسؤولية عن سعر الفائدة إلى



البنك المركزي. وتمثلت المهمة في إبقاء سعر الصرف ثابتا. ومرة أخرى، كان الغرض هو استقرار الأسعار.

وفي عالم من تحركات رأس المال الحرة، تعرضت سياسة سعر الصرف الثابت لضغوط في أواخر العام ١٩٩٠ وبالنسبة للنرويج، كانت التطورات في صناعة النفط والنمو القوي في عائدات النفط عاملين حاسمين أيضا بالنسبة للمبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة الاقتصادية التي اعتمدت في العام ٢٠٠١: "فقد استلمنا القاعدة التجارية للسياسة المالية وهدف التضخم للسياسة النقدية"^١. "لقد خدمنا هذا النظام بشكل جيد لأكثر من ٢٠ عاما، في وقت تعرض فيه الاقتصاد أيضا لاضطرابات قوية. ولكن كان هناك تعلم على طول الطريق. أحد الدروس المستفادة هو أن السياسة الاقتصادية الصارمة القائمة على القواعد ليست مناسبة"^٢.

وبالنسبة لتحديد أسعار الفائدة، فإن هذا يعني أن إدارة السياسة النقدية يجب أن تكون مرنة ويجب أن يكون هناك توازن بين توقعات التضخم والتطورات في الناتج والعمالة. كما لم يعد من الممكن استخدام القاعدة المالية كمبدأ توجيهي صارم للسياسة المالية من سنة إلى أخرى.

واجه البنك المركزي تحديات مختلفة في تاريخه الممتد على مدار ٢٠٦ سنوات، تختلف كثيرا عن زمن نيكولاي ريج. ولكن الاقتصاد سوف يستمر في التحول، ويجب أن تكون النرويج مستعدة لأزمات جديدة غير معلنة. تظل المهام الرئيسية للبنك المركزي كما هي: المساهمة في الاستقرار الاقتصادي وضمان الثقة في النظام النقدي.

واختتم هذا البحث بالاستشهاد بقول مدير البنك المركزي النرويجي أويستين أولسين (٢٠١١-٢٠٢٢) في محاضراته السنوية أمام المجلس الإداري للبنك وممثلين عن القطاعات المالية المختلفة في النرويج في ١٧ شباط من هذا العام ٢٠٢٢:

"شكرا جزيلا لأولئك الذين استمعوا لي خلال فترة وجودي في البنك المركزي، يأتي محافظو البنوك المركزية ويذهبون. لكن البنك المركزي لا يزال قائما وسوف يبقى دائما مهما تبدلت الأحوال"^٣.
من خلال ما تقدم أنفا نكون قد استوفينا فرضيات البحث وتوصلنا الى أهم النتائج:

١. وجود مؤسسات اقتصادية ومالية رصينة في مملكة النرويج متمثلة في البنك المركزي النرويجي ووزارة المالية وصندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي وهيئة التمويل النرويجية Finans

^١ Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 18. februar 2021. Oslo, Norge:

^٢ نفس المصدر السابق

^٣ نفس المصدر السابق

Norge هدفها عند الضرورة الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف حتى يحقق رفاهية المواطن النرويجي.

٢. تملك الدولة بما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم أهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني النرويجي. وتقوم الدولة بتوزيع المنافع والأعباء في المجتمع من خلال التشريعات الاقتصادية والسياسة والضريبية.

٣. وتتفاوض عدة منظمات مهنية ونقابية مع الحكومة حول توزيع السلع والأعباء وبالأخص منظمات المزارعين حول دعم الدولة لهم لجعل تكاليف انتاج المنتجات الزراعية أقل عبئاً عليهم.

٤. تسيطر الدولة على قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية، مثل قطاع النفط الحيوي وعلى قطاع الموارد الطبيعية في البلاد مثل الطاقة الكهرومائية والأسماك والغابات والمعادن، ويعتمد النرويج اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من ٣٠٪ من عائدات الدولة.

٥. الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة النرويج وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

٦. إن نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالإقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الإقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة حتى يتم الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف.

توصيات لاستفادة البلدان العربية النفطية من تجربة مملكة النرويج في الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف

١. انشاء صندوق سيادي لاستثمار عوائد ومداخيل بيع النفط وخصوصا في أوقات ارتفاع سعر بيع البرميل الواحد من النفط الى كالظروف الحالية.

٢. اتخاذ قرار من قبل البنوك المركزية بأن لايزيد معدل التضخم عن ٢,٥ % سنويا

٣. تثبيت سعر صرف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي

٤. سيطرة الدولة عما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها تطور الاقتصاد الوطني.

٥. ادخال نظام الحكومة الالكترونية في جميع مجالات ادارة الاقتصاد الوطني

٦. ادخال نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالإقتصاد الوطني والتي هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الإقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

٧. محاربة الفساد بجميع أنواعه المستشري في جميع دوائر الدولة وفي كافة المستويات وفي جميع قطاعات الإقتصاد الوطني العراقي والقضاء عليه، لأنه يشكل حجر عثرة أمام تقدم هذه القطاعات.

٨. السيطرة على جميع المنافذ الحدودية في العراق من قبل الهيئات المختصة سيطرة تامة وبدون ذلك لا يتمكن من التقدم خطوة واحدة في طريق الإصلاح الإقتصادي والإداري.

٩. القضاء على غسيل رؤوس الاموال التي تهرب الى الخارج وتستثمر في البنوك العربية والاجنبية وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات المهمة في الإصلاح النقدي وثبات سعر صرف العملات الوطنية.

١٠. تفعيل عمل البنوك المركزية لتكون المسؤولة الأولى عن السياسة النقدية.

١١. الاهتمام بتفعيل ديوان الرقابة المالية

١٢. تفعيل عمل الجهاز المركزي للأسعار التابع لوزارة التخطيط، حتى يأخذ دوره في مراقبة الأسعار في جميع قطاعات الإقتصاد الوطني.

١٣. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (COSQC) حتى يأخذ دوره في مراقبة نوعية وصلاحية المنتجات في القطاعين العام والخاص، وتعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، بهذا الشأن.

المصادر العلمية باللغتين النرويجية والانكليزية:

1. Norges Banks skriftserie nr. 34, Kap. 7. Prisstabilitet Tekstboks 7.3: Pengepolitiske regimer i Norge etter 1816. Norske finansmarkeder – pengepolitikk og finansiell stabilitet, Oslo 2004.
2. Eitheim, Ø., J.T. Klovland og L.F. Øksendal (2016) *A Monetary History of Norway, 1816-2016*. Cambridge University Press, og Lie, E., J.T. Kobberrød, E. Thomassen og G. F. Rongved (2016) *Norges Bank 1816-2016*. Fagbokforlaget.
3. Grytten, O.H. (2008) “Why Was the Great Depression not so Great in the Nordic Countries? Economic Policy and Unemployment”. *Journal of European Economic History*, 37, 369–393, 395–403.



4. Norges Bank (2021) “Norges Banks likviditetspolitikk: Prinsipper og utforming”. *Norges Bank Memo* 2/2021.
5. Norges Bank (2022) “Norges Banks håndbok i pengepolitikk”. *Norges Bank Memo* 1/2022.
6. Hylland, A. (2005) «Statens reservefond 1904–1925. Et forsøk på å binde politisk handlefrihet? » *Penger og kreditt* 3/05. Norges Bank.
7. Stefi k. Prytz og Tone Meldalen, Finans Norge. En historisk pensjonsreform. 3/8/2020, Oslo, Norge.
8. Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 18. februar 2021. Oslo, Norge.
9. Refinitiv Datastream og Statistisk sentralbyrå, Norge, 2022.
10. www.vibb.no./strom/flyt/.
11. Kilder: NAV, Statistisk sentralbyrå og Norges Bank
Personer 20–60 år. Gjennomsnitt for årene 1996–2017. Måletidspunkt 4. kvartal.
Langtidsledige: Personer som var ledige også i de to foregående kvartalene.
12. Norges Bank (2022) “Norges Banks håndbok i pengepolitikk”. *Norges Bank Memo* 1/2022.
13. Næringslivet i Norge. No. wikipedia, 10. okt. 2015.
14. [www. Norges Bank, Investment Managemet.no](http://www.Norges Bank, Investment Managemet.no). Oslo, Norge. 2022.
15. Norges Bank (2021) “Norges Banks likviditetspolitikk: Prinsipper og utforming”. *Norges Bank Memo* 2/2021.
16. www.nbim.no/oljefondet.
17. Kilder: NAV, Statistisk sentralbyrå og Norges Bank
Personer 20–60 år. Gjennomsnitt for årene 1996–2017. Måletidspunkt 4. kvartal.
Langtidsledige: Personer som var ledige også i de to foregående kvartalene